وزير النقل السعودي : استعدادات وشيكة لبدء تنفيذ مشروع قطار الخليج

جانب من افتتاح مؤتمر الهندسة البحرية في الجبيل

أكد الدكتور جبارة الصريصري وزير النقل السعودي أنه سيتم بدء تنفيذ مشروع قطار دول مجلس التعاون الخليجي قريبا، حيث ستقوم كل دولة خليجية بتنفيذ الجزء الذي يخدمها ويربطها مع بقية دول الخليج.

وأضاف أن توجيهات خادم الحرمين الشريفين بتوسيع شبكة الخطوط الحديدية في المملكة أدت إلى تنفيذ عدة مشاريع ضخمة، منها قطار الحرمين والجسر البري الذي يربط البحر الأحمر بالخليج العربي، وقطار الشمال الذي يربط جنوب المملكة بشمالها وشرقها وجنوبها، وربط موانئ الخليج العربي بالقطارات.

ودشن وزير النقل نيابة عن خادم الحرمين الشريفين في محافظة الجبيل فعاليات المؤتمر الدولي الأول للهندسة البحرية والمنصات.

وقال إن تحويل المؤسسة العامة للموانئ إلى هيئة تمت مراجعتها أكثر من مرة، وهي الآن تدرس من قبل اللجنة الوزارية للتنظيم الإداري، وقريبا ستنتهي الدراسة والمراجعة، لكنه لم يحدد تاريخا معينا لكشف النقاب عن نتائج الدراسة. وأشار إلى زيادة في أعداد الموانئ السعودية وارتفاع مستوى إمكاناتها وأساليب تشغيلها، حتى أصبحت كيانات ومراكز اقتصادية متكاملة بما تمتلكه من إمكانات وتجهيزات وما تحتضنه من مصانع وصناعات ومنشآت؛ كما قال.

وأضاف أن منظومة الموانئ السعودية تتكون من عشرة موانئ صناعية وتجارية إضافة إلى الموانئ المخصصة لتصدير النفط، حيث تحتوي تلك الموانئ على أكثر من 214 منصة بطاقة استيعابية إجمالية تتجاوز 530 مليون طن وزني من البضائع وأكثر من 13 مليون حاوية سنويا.

وأكد اهتمام المؤسسة بإيجاد بنية تحتية من خلال بناء الأحواض لصيانة السفن وإنشائها. وتحدث عن علم الهندسة البحرية وقال: "إذا كان يعني بدراسة تصاميم السفن وكيفية تصنيعها وأساسيات الإبحار والمحركات البحرية؛ فإنه يعني أيضا بتطوير الموانئ البحرية واستخدام الأسلوب العلمي في تشغيلها وما يرتبط به من ورش صيانة وبناء المنصات البحرية".

وأكد أن المؤتمر يعتبر رافدا مهما في البناء العلمي لمنظومة الموانئ من خلال الأبحاث المهمة التي سيناقشها، إضافة إلى تبادل الأفكار بين الخبراء في هذا القطاع.

وأضاف: "سيحقق إضافة نوعية لمجالات الهندسة البحرية وهندسة المنصات إقليميا وعالميا، سعياً لمزيد من التطور ومساهمة بفتح قنوات من التعاون المتبادل لتعزيز الروابط البحثية بين المؤسسات العلمية".

وقال: "صناعة النقل البحري سواء ما يتعلق باللوجستيات أو بناء السفن أو الأنظمة المتعلقة بها والتشريعات قضايا مهمة جدا باعتبار أن 95 في المئة من التجارة الدولية تنقل عن طريق البحار، حيث سنقوم بإقامة مؤتمر لمناقشة النقل البحري كل سنتين في مختلف الدول العربية".

من جهته، كشف المهندس هاني ضاحي وزير النقل المصري عن أوجه التعاون القائم مع السعودية في مجال النقل البحري التي نتج عنها إعادة تشغيل الخط الملاحي الذي يربط بين ميناءي بور توفيق وضبا في شهر يوليو الماضي بعد توقف استمر ثماني سنوات.

وقال إن الخط الملاحي يعتبر أحد المسارات الرئيسة لنقل الحجاج والمعتمرين والعاملين المصريين من وإلى السعودية، مضيفا أن اللجنة الفنية المشتركة بين البلدين في مجال النقل البحري تعقد اجتماعاتها بصفة دورية لإزالة أي عوائق تصادف حركة النقل بين البلدين، مشيراً إلى أن هناك اجتماعاً سيعقد خلال الشهر الجاري.

وبين المهندس ضاحي أنه سيق التعاون في مجال إنشاء المنصات البحرية، حيث قامت الشركات المصرية بتصنيع خمس منصات بحرية عملاقة في منطقة أبو قير بالإسكندرية ونقلها وتركيبها في منطقة الإنتاج المشترك في منطقة الخفجي الواقعة بين الحدود السعودية الكويتية.

هذا.. إضافة إلى تصنيع المنصة البحرية والكوبري البحري الرابط بين مجموعة منشآت بحرية في منطقة جبل الزيت في البحر الأحمر ونقلها وتركيبها في ميناء ضبا، كما أن للشركات المصرية خبرة كبيرة في مجال تصميم وتصنيع وتركيب المنصات البحرية حتى ثلاثة آلاف طن للمنصة الواحدة، وتمتد خبراتها حتى 30 عاما في هذا المجال.

السعودية تعتمد 28 مادة لتسهيل حسم خلافات العمالة

عادل فقيه

أعلن وزير العمل السعودي المهندس عادل بن محمد فقيه عن اعتماد القواعد المنظمة للتسوية الودية للخلافات العمالية، متضمنة 28 مادة تهدف إلى تقليل الإجراءات والمدد التي تستغرقها الدعاوى.

وأكد الوزير توحيد الإجراءات وتعديلها لتكون بمكان واحد حتى يسهل على أطراف الدعاوى التعامل معها.

وأوضح هذه الخطوة وغيرها تأتي امتداداً للمنظومة التي أطلقتها الوزارة منذ عامين لتوفير أرضية مشتركة لمناقشة القضايا المتعلقة بسوق العمل السعودي، وبحثها مع الجهات ذات الصلة ممثلة بأطراف الإنتاج الثلاثة (العمال، وأصحاب الأعمال، والحكومة).

وأكد المهندس فقيه أن وزارة العمل تسعى عبر هذا الحوار الاجتماعي إلى تلمس الموقف البناء والمستدام، والذي يحقق مصالح جميع الأطراف المتعلقة بشكل متوازن.

وكان الوزير يتحدث إلى منتدى الحوار الاجتماعي الرابع «التسويات الودية وهيئات تسوية الخلافات العمالية» بالرياض اليوم، معتبرا أن المنتدى يأتي رافدا لتنظيم قضايا العمل بالمملكة.

«رابطة الكويت» توقع عقداً مع «نفط الكويت» بقيمة 3.6 ملايين دينار

أعلنت شركة رابطة الكويت والخليج للنقل (الرابطة) أن إحدى شركاتها التابعة – شركة كي جي إل لتاجير السيارات نسبة ملكيتنا بها 100% – قد وقعت عقداً مع شركة "نفط الكويت" بتاجير عدد 436 سيارة (كبيرة ومتنوعة) وتزويد سائقين، حيث بلغت قيمة العقد 3.6 مليون دينار تقريبا، علما بان مدة العقد سنتان تبدأ من 1 مارس 2015.

وأوضحت الشركة أن العائد المتوقع من هذا العقد في حدود نسبة الـ 3% قابلة للتغيير اثناء فترة تنفيذ العقد سواء من حيث ظروف التنفيذ وفقاً لأوامر المالك المنفذة فعلياً أو من حيث ظروف التغيرات السعرية.

وكانت "الرابطة" قد أعلنت قرابة منتصف شهر أغسطس الماضي أن نفس الشركة – كي جي إل لتاجير السيارات – قد حققت أقل الأسعار بمناقصة أخرى تابعة لشركة "نفط الكويت" أيضاً، ولكن بشأن استئجار سيارات كبيرة متنوعة وتزويد سائقين بمبلغ 10.84 مليون دينار تقريبا، ولمدة (4) سنوات.

إسبانيا تصدر سندات دين طويلة الأجل بأدنى فائدة مسجلة تاريخياً

طرحت اسبانيا بنجاح سندات دين حكومية طويلة الأجل بقيمة فاقت بشيء طفيف قيمة ثلاثة مليارات يورو بأدنى الفوائد المسجلة تاريخيا في وقت بلغ فيه الطلب أكثر من 5ر5 مليار يورو.

وأصدرت الخزانة العامة الاسبانية سندات بنحو 3ر2 مليار يورو مستحقة السداد في عشر سنوات بمتوسط فائدة بلغ 27ر2 في المئة ما يمثل أدنى معدل تاريخي لهذه الفئة وانخفاضا كبيرا مقارنة بنسبة 7ر2 في المئة المسجلة في المزاد الأخير للفئة نفسها.

وانخفض معدل الربح الهامشي بدوره الى 69ر2 في المئة نزولا من 28ر2 في المئة المسجلة في المزاد الأخير المماثل الذي أجري في السابع من أغسطس الماضي ليكون بدوره أيضا أدنى مستوى في السلسة التاريخية.

وطرحت اسبانيا أيضا سندات دين حكومية بقيمة 714 مليون يورو مستحقة السداد في 30 عاما بمتوسط فائدة بلغ 59ر3 في المئة مقارنة بنسبة أربعة في المئة المسجلة في المزاد الأخير المماثل الذي أجري مطلع الشهر الماضي فيما بلغ معدل الربح الهامشي 6ر3 في المئة نزولا من نحو 1ر4 في المئة في المزاد الأخير.

وتعد الفوائد المحققة في فئة السندات المستحقة في 30 عاما اليوم أدنى المستويات التاريخية لهذه الفئة منذ اصدارها للمرة الأولى في عام 1998 علما ان الخزانة الاسبانية كانت نجحت في طرحها بفوائد دون عتبة أربعة في المئة في مناسبتين سابقتين فقط وذلك في عامي 2005 و2006.

وبختام مزاد أمس تكون اسبانيا طرحت سندات بقيمة 3ر104 مليار يورو منذ مطلع العام الجاري ما يمثل 7ر80 في المئة من المجموع الكلي للاحتياجات التمويلية لاسبانيا للعام الجاري البالغة 3ر133 مليار يورو.

مصر : انقطاع الكهرباء تزامن مع تدشين بيع شهادات استثمار القناة

انقطع التيار الكهربائي بشكل كامل صباح أمس الخميس، عن أجزاء كبيرة من القاهرة التي يعيش فيها قرابة 20 مليون نسمة ما أثار حالة من الفوضى في ساعات الذروة التي يذهب فيها الموظفون لأعمالهم، بحسب وزارة الكهرباء.

انطلاق بيع شهادات استثمار قناة السويس الذي بدأ أمس.

وتعاني مصر من أوضاع اقتصادية متدهورة منذ أكثر من ثلاثة أعوام شهدت انقطاعات طويلة في التيار الكهربائي بسبب نقص الوقود اللازم لتشغيل محطات الإنتاج ووصلت مدة الانقطاع أخيرا لثماني ساعات في بعض المناطق.

لكن انقطاع الكهرباء الخميس، تم بشكل متزامن في أحياء كثيرة في العاصمة المصرية وفي عدة محافظات مصرية أخرى ومنذ قرابة الساعة السادسة صباحا.

وقال محمد اليماني المتحدث باسم وزارة الكهرباء والطاقة «إن عطلا مفاجئا أدى لانقطاع الكهرباء في أحياء كثيرة في القاهرة والتيار سيعود بشكل تدريجي».

ونقلت وكالة أنباء الشرق الأوسط الرسمية عن وزير الكهرباء محمد شاكر أن «العطل الفني في الكهرباء نتج عن مناورات صيانة على الشبكة» ما أدى الى انقطاع للكهرباء في عدد من المحافظات على مستوى الجمهورية.

وقال صحافيون من فرانس برس إن الكهرباء بدأت تعود إلى بعض أحياء القاهرة قرابة الساعة 11.00 أي بعد حوالي 5 ساعات من الانقطاع.

وأدى الانقطاع إلى بلبلة كبيرة في قطاع النقل بعدما انقطعت الكهرباء بشكل كامل عن أحد خطوط المترو الرئيسية فيما توقفت حركة سير المترو بشكل جزئي في خط آخر، بحسب وكالة أنباء الشرق الأوسط الرسمية.

ولاحقا قال رئيس شركة المترو إن «حركة القطارات عادت إلى طبيعتها بجميع خطوط مترو الأنفاق بعد توقف دام 115 دقيقة بسبب عطل كهربائي».

وقال موظفون في شركات ومصانع في بعض المناطق الصناعية في القاهرة إن أعمالهم توقفت نتيجة للانقطاع الكهربائي.

والشهر الماضي، شهدت مصر انقطاعات كبيرة وكثيرة وغير مسبوقة للتيار الكهربائي وصلت أحيانا لثماني ساعات في وقت الذروة الذي تتجاوز فيه درجات الحرارة أحيانا 40 درجة مئوية.

تباطؤ نمو الاقتصاد البريطاني في 3 أشهر

قال اتحاد الصناعة البريطاني إن اقتصاد البلاد تباطأ في ثلاثة أشهر حتى أغسطس، وهو ما يزيد التوقعات بأن الوتيرة القوية للانتعاش ستفقد بعض زخمها في النصف الثاني من العام.

وأظهر مؤشر اتحاد الصناعة البريطاني لقياس النمو أن معدل نمو القطاع الخاص في أغسطس تراجع إلى أدنى مستوياته في خمسة أشهر مسجلا 21+ بالمئة من 29+ بالمئة في يوليو لكنه لا يزال فوق المستوى المتوسط.

وتوقع الاتحاد أن ينمو الاقتصاد البريطاني خلال عام 2014 بنسبة 3.0 بالمئة. ومن المتوقع أن تنحسر القوة الدافعة في الفترة الأخيرة من العام، بينما تشير التقديرات إلى نمو نسبته2.7 بالمئة في 2015.

ولم تتغير هذه التوقعات عن التقديرات السابقة لاتحاد الصناعة التي صدرت في مايو وتشير إلى أن الاقتصاد البريطاني يتجه لتحقيق أعلى نمو بين الاقتصادات الصناعية الكبرى في العالم هذا العام.

وذكر الاتحاد أن من المتوقع نمو استثمارات الشركات بنسبة 10.5 بالمئة هذا العام وبنسبة 7.8 بالمئة أخرى في 2015. ومن أجل زيادة التشجيع على هذه الاستثمارات دعا الاتحاد الحكومة إلى تحسين سبل حصول الشركات على التمويل وتوسيع نطاق الإعفاءات الضريبية لتشمل المباني والمنشآت.

حكومة بغداد تدعو إلى زيادة موازنتها لعام 2015

علي التميمي

دعا مجلس محافظة بغداد الحكومة العراقية إلى زيادة التخصيصات المالية للعاصمة بغداد، وفيما أشاروا إلى وجود عجز كبير في المشاريع التنموية، طالب خبراء بتفعيل العمل الرقابي على ما يتم إنفاقه عن طريق المؤسسات الحكومية.

وقال عضو مجلس محافظة بغداد غالب الزاملي ، إن «موازنة العاصمة بغداد لا ترتقي لمستوى العجز الكبير التي تعاني منه في شتى الجوانب الخدمية والصحية والسكانية». وأضاف أن «تخصيص مبلغ 1289 مليار دينار، ما يعادل 860 مليونا و172 ألف دولار لا يمثل إلا 1% من المبلغ الحقيقي الذي طالب به مجلس المحافظة والبالغ 10 تريليونات دينار لذلك يعتبر المبلغ المخصص عملية تعجيز حقيقية».

وأوضح عضو لجنة الاقتصاد والخدمات في المجلس أن «المحافظة وضعت خططاً علمية وواقعية لتوزيع الأموال حسب الأهمية والضرورة وكانت الجوانب الخدمية والسكانية إضافة إلى الصحية والتربوية أهم الجوانب وأكثرها إلحاحا». وبين أن «الحكومات المحلية تعول على تفعيل القانون الخاص بتحويل عشر وزارات إلى المحافظات مما يوفر مخصصات مالية كبيرة تساهم في تغيير الواقع الخدمي السيء وذلك في بداية عام 2015».

وأكد أن «الإدارات في الوزارات الحكومية شبه فاشلة ولا تعتمد نظام اللامركزية في التعامل مع الحكومات المحلية للمحافظات مما سبب إشكالات مالية وتنفيذية كثيرة».

بدوره قال الخبير الاقتصادي عباس البهادلي إن «وجود أكثر من مركز حكومي في العاصمة بغداد كأمانة بغداد والمحافظة ومجلسها إضافة إلى بعض الوزارات الخدمية سبب تقاطعات فعلية على الأرض كانت نتيجتها إهدار ملايين الدولارات نتيجة المشاريع المتلكئة». وأضاف أن «عدم الالتزام بالقوانين المشرعة التي تحدد النسب المالية لكل مؤسسة خدمية أدى إلى نشوء مشاحنات بين مختلف الدوائر الحكومية مما فاقم من انتكاسة الوضع الخدمي لبغداد».

وأوضح البهادلي أن «توزيع الموازنات الفرعية على مختلف الوزارات والمؤسسات الحكومية لا يخضع لنظام علمي وفني دقيق مما يعرض الموارد المالية إلى التشتت ، لذلك نلاحظ تدني المستوى العام للبنى التحتية في مرافق الدولة». وبين ان «وضع الخطط الاستراتيجية الصحيحة على مدى عشر سنوات قادمة يضمن إنتاج بنى خدمية صحيحة تساعد على إنهاء الأزمات المتكررة للمواطن البغدادي». وأكد ان «عدم وجود جهة رقابية واضحة تتابع عمل المؤسسات الحكومية ومدى إنفاقها للأموال وفق القانون ،عوامل ساهمت في انتشار الفساد المؤسساتي في معظم مفاصل الدولة».

وأعلن محافظ بغداد علي محسن التميمي عن البدء بإعداد خطة موازنة العام المقبل تقدر بـ 1،289 ترليون دينار والمتضمنة مشاريع لقطاعات التربية والرياضة والماء والمجاري والإدارة المحلية والبلديات والثقافة والتخطيط العمراني وقطاعات الإسكان والأمن.

وقال بيان للمحافظة ان محافظ بغداد أكد خلال اجتماعه بمديريات بغداد الخدمية ومدراء الأقسام في المحافظة» ان هذا الاجتماع تضمن إعداد خطة مشاريع العام المقبل ، مبينا ان الخطة تضمنت تخصيص 449 مليار دينار للإدارة المحلية و171 مليارا لمديرية ماء بغداد و255 مليارا لمجاري بغداد و100 مليار للبلديات و50 مليارا لقطاع الصحة و80 مليارا لقطاع التربية والتعليم و80 مليارا لقطاع الزراعة و20 مليارا للشباب والرياضة و4 مليارات لقطاع الثقافة ومليار للتخطيط العمراني وستكون هناك مبالغ للجانب الأمني والإسكان».

وأكد التميمي » أن خطة العام الحالي تم إعدادها بالكامل والمصادقة عليها من قبل مجلس المحافظة وتم رفعها إلى وزارة التخطيط ، لافتا إلى ان الخطة تضمنت اكثر من 400 مشروع تم اكتمال استملاكات الأراضي والكشوفات ونحن بصدد إقرار الموازنة من اجل الإعلان عنها ومن ثم مرحلة الإحالة والمباشرة حيث تشمل الخطة بنى تحتية ووحدات سكنية ومدارس وملاعب ومجمعي ماء المعامل وسبع قصور الذي سيقضي على شح الماء لمساحة تصل إلى 8 آلاف متر مكعب وغيرها من المشاريع الأخرى المهمة».

وهدد محافظ بغداد علي التميمي، في وقت سابق، «بالخروج بتظاهرات واعتصامات» في حال عدم إقرار البرلمان الموازنة المالية في الأيام المقبلة، وبين أن تأخر إقرارها «سبب تعطيل 300 مشروع مهم» في العاصمة، مؤكدا أنه تم «توزيع مبالغ الوجبة العاشرة» من متضرري العمليات المسلحة.

وقال التميمي في مؤتمر صحافي عقد بمبنى المحافظة وسط بغداد، على هامش توزيع المبالغ على متضرري العمليات المسلحة، وحضرته «المدى برس»، «وزعنا اليوم الوجبة العاشرة من تعويضات متضرري العمليات الإرهابية حيث تم شمول 6832 مستحقا من أصل 21500».

وأضاف التميمي «نعاهد المواطن البغدادي بحسم جميع الملفات»، مطالبا الأجهزة الأمنية بـ«أخذ دورها الفعال في الشوارع لحسم الوضع الأمني والقضاء على الإرهاب».

وكان مجلس النواب العراقي قد صوت في(الـ23 من حزيران 2013 الماضي)، على التعديل الثاني للقانون الخاص بصلاحيات المحافظات غير المنتظمة بإقليم، وفي حين أكدت لجنة الأقاليم البرلمانية أن التعديلات أعطت صلاحيات واسعة للمحافظات في المجالين الاقتصادي والخدمي، مبينة أن التعديل نص على زيادة مبالغ البشرو دولار، وإعطاء سلطة مباشرة للمحافظ على كل الأجهزة المكلفة بواجبات الأمن في المحافظة.

يذكر أن غالبية المحافظات العراقية اشتكت خلال المدة الماضية من «طغيان» المركز وهيمنته على مقدرات الأمور المالية والاقتصادية ، وعدم تنفيذه التعديل الذي أقره البرلمان، وتمسكها بالإدارة المركزية، برغم إعلان رئيسها ، نوري المالكي، مرارا سعيه إلى توسيع صلاحيات المحافظات.